

جلالة ملكي للعرب

الحمد لله والصلوة والسلام على مولانا رسول الله وآله وصحبه

السيد الرئيس،  
أصحاب الجلالة والفضامة والسمو والمعالي،  
معالي الأمين العام، حضرات السيدات والسادة.

أود في البداية، أن أهنئكم، السيد الرئيس، على انتخابكم  
بالإجماع، رئيساً للدورة الحالية للجمعية العامة للأمم المتحدة،  
مؤكداً لكم، باسم المملكة المغربية وبمجموعة السبعة والسبعين  
زائد الصين، مساندتنا الكاملة لكم، لإنجاح هذه الدورة للتميز.  
لقد حرص عدد كبير من رؤساء الدول والحكومات على  
تلبية دعوة السيد الأمين العام لمنظمتنا، إدراكاً منهم لدقة  
الظرف الذي يحتاج، معرباً عن تقديري للسيد كوفي عنان،  
وللجهود التي ما فتئ يبذلها لتعزيز فعالية المنظمة.

وإني إذ ألقى كلمتي من هذا المنبر السامي، لأستحضر  
ببالغ التأثر، نداءً ومبادرات جدي ووالدي المنعمين،  
صاحب الجلالة الملكين محمد الخامس والحسن الثاني، قدس  
الله روحهما، من أجل تضافر جهود المجتمع الدولي،  
لإسراع بتصفية الاستعمار، خاصة بالمغرب العربي وإفريقيا،  
ونصرة مبادئ السلم والتعايش والانفتاح والاعتدال.  
وما فتئ عملنا الدولي يستلهم هذه الفضائل التي نادى  
بها مؤسسوا منظمتنا، لإغناء الرصيد الحضاري الذي



اكتسبته البشرية من خلالها، صيانة لكرامة الإنسان، وضماناً  
للمساواة في الحقوق والالتزامات، سواء بين الرجال والنساء،  
أوبين الأمم والشعوب، صغيرها وكبيرها، في ظل الشرعية الدولية  
والحرية والتضامن.

وإذا كنا نقدر ما حققتة منظمنا من نتائج إيجابية وملهوسة،  
فإننا من منطلق غيرتنا على رسالتها النبيلة، نتساءل: إلى أي مدى  
تمكنت منظمنا من إشاعة السلام، والمساهمة الفعالة في تحقيق  
التنمية المستدامة، وحل النزاعات، الناجمة في معظمها عما لحق  
بالأمم والشعوب المستعمرة، من تمزيق لكياناتها التاريخية،  
خاصة في قارتنا الإفريقية؟

وأود في هذا المقام، الإعراب عن التزام المغرب الثابت بالتضامن  
الفاعل، مع الدول الإفريقية الشقيقة، وتعميق التعاون معها  
في الميادين السياسية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية،  
ومساندة المبادرات الإفريقية البناءة. وبني لأدعوي هذا  
الصدد، المجتمع الدولي لتقديم دعم ملموس، لاستراتيجية  
«النيباد» NEPAD التي تروحي تحقيق التنمية المستدامة  
للقارة الإفريقية، بالأرتكاز على تناسق مكوناتها الجهوية.

السيد الرئيس،

لقد شكّل إعلان الألفية "منعطفاً حاسماً في تكريس  
دور الأمم المتحدة، في مجال التنمية المستدامة من خلال  
الإجماع، ولأول مرة، حول أهداف محددة وفرقة، تمتد  
إلى سنة 2015. كما انعقدت عدة مؤتمرات هامة، لتجسيد  
التزامات المجتمع الدولي على أرض الواقع.



وقد حرصت، منذ يناير الماضي، على أن تعطي رئاسة مجموعة  
التبعية والتبعين زائد الصين، الأسيقية لمهمة المتابعة  
والتنفيذ المتكامل لهذه الالتزامات.

وبمبادرة من مجموعتنا، اعتمدت الجمعية العامة للأمم  
المتحدة، بالاجتماع في يونيو الأخير، قراراً بهذا الخصوص، في  
انتظار تقييم شامل خلال سنة 2005.

وإذا كانت مجموعتنا قد عملت على أن تظل القضايا التنموية  
في صلب اهتمامات منظمنا، فإن توتر الوضع بالشرق الأوسط،  
قد جعلنا نكرس جل طاقاتنا لمواجهة المخاطر الجسيمة المحذرة  
بالسلام العالمي.

وبالرغم من الجهود التي بذلت، سواء من طرف الأمم المتحدة،  
أو من لدن الرباعي الدولي، من خلال " خارطة الطريق"  
لتسوية القضية الفلسطينية، فإن استمرار منطلق العنف  
والتصلب، لا زال يُعرق تحقيق السلام، ورفع الحرجان والظلم  
الذي يعاينيه الشعب الفلسطيني الشقيق، مما يستوجب التزاماً  
أقوى من المجموعة الدولية، لتفعيل خارطة الطريق، بشكل  
لا رجعة فيه.

وبصفتي رئيساً للجنة القدس، أُعتبر عن استعدادي التام  
للساهمة في إيجاد حل عادل ونهائي، يمكن من إقامة دولة  
فلسطينية، عاصمتها القدس الشريف، تتمتع بمقومات الاستمرار  
وتعيش جنباً إلى جنب مع دولة إسرائيل في ظل سلام شامل  
وعادل ودائم، وهو ما يقتضي كذلك انسحاب إسرائيل من كافة  
الأراضي العربية المحتلة، لتبسط هذه المنطقة، استرجاع  
رسالتها الحضارية، كأرض للتعايش الديني والحضاري.



وفي نفس السياق، فإن المغرب يدعو لتضافر الجهود الدولية لتمكين الشعب العراقي الشقيق، من العيش في أمن واستقرار وحرية، وإعادة إعمار بلاده، في احترام تام لاختياراته وسيادته ووحدته الوطنية والترابية.

السيد الرئيس،

إن الفضاء المتوسطي، يعاني من التدايعات السلبية لهذه الأزمات. لذا، فإننا نعتبر أن الشراكة الأورو-متوسطية، تشكل عنصراً أساسياً، لتحقيق الاستقرار والأمن والتنمية في المنطقة.

وفي هذا النطاق، فإن المغرب يعتبر بناء الاتحاد المغاربي هدفاً استراتيجياً، لتوفير السلم والتقدم لأعضائه، بعيداً عن أي نزعة لليلقنة، وفي احترام تام للمقومات الوطنية لكافة دوله. وحرصاً على علاقات حسن الجوار، فقد عمد المغرب إلى تهدئة التوتر المتفعل على حدوده، بالعمل الصادق على إيجاد حل توافقي لقضية الصحراء المغربية.

غير أن جهود التسوية التي بذلت، قد أبانت أنه لا سبيل لعل هذا الملف نهائياً، إلا بالعمل على إيجاد حل سياسي واقعي ونهائي، طبقاً للمبادئ الديمقراطية، وفي إطار احترام سيادة المملكة المغربية ووحدتها الترابية، وفق ما اقترحتنا الأمم المتحدة ذاتها في يونيو 2001

وإني لأحدد في هذا النطاق، التأكيد رسمياً على التزام المغرب بالتعاون مع الأمم المتحدة للوصول إلى هذا الحل.

السيد الرئيس،

منذ الأحداث المأساوية للحادي عشر من شتنبر انخرطت المجموعة الدولية بحزم، في مناهضة الإرهاب الدولي المتنافي للقيم الإنسانية.



وإن المغرب الذي استهدفه الإرهاب المقيت بدوره، في شهر ماي المنصرم، في محاولة يائسة للنيل من خيام الديمقراطية، وتمسكه الراخ بقيم الحرية والتسامح والانفتاح، ليؤكد على ضرورة توسيع وتعميق التعاون الدولي الفعال لاستئصال هذه الآفة.

وإني لأعرب، من أعلى هذا المنبر، عن استنكاري الشديد لإصرار بعض الأوساط على الخلط بين الإرهاب والإسلام، الذي هو دعوة للتسامح وتكريم الإنسان، وتحريم الظلم والعدوان.

السيد الرئيس،

في ظل هذا الوضع الدولي العصيب، فإن منظومة الأمم المتحدة تواجه تحديات متشعبة ومخاطر جسيمة. وحقاً يتسنى لمنظومتنا ترسيخ الدور الذي تنفرد به، في ضبط العلاقات بين الدول، فإنه يتعين التعجيل بالرجوع إلى مفهوم الكونية بمعناه الأصلي، المتجلي في مساواة الجميع أمام نفس المبادئ القانونية والإخلاقية، والتضامن الفعال بين كافة الشعوب والأمم.

ولن يتأق ذلك للبشرية، إلا باستنهاض عزيمتها، وبعث روح التفاؤل والثقة في منظمة الأمم المتحدة، لتستعيد مجدّها وفعاليتها، ملتزمين بتعزيز وسائلها ودعم عملها. ويتجدون في جلائتنا السند القوي، للبناء الجماعي لعالم أكثر أمناً وإنصافاً وإنسانية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.